

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

قوم وإن تعذر فالقول قول المشتري مع يمينه قاله المصنف وغيره .
وإن أقاما بينة بقيمته قال الحارثي فالأظهر التعارض ويحتمل تقديم بينة الشفيع .
قوله وإن قال المشتري اشتريته بألف وأقام البائع بينة أنه باعه بألفين فللشفيع أخذه
بألف بلا نزاع .

فإن قال المشتري غلطت أو نسيت أو كذبت فهل يقبل قوله مع يمينه على وجهين .
وأطلقهما في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والمغني والتلخيص والشرح والفروع
والفائق .

أحدهما يقبل قوله .

قال القاضي قياس المذهب عندي يقبل قوله كما لو أخبر في المراجعة ثم قال غلطت بل هنا
أولى لأنه قد قامت بينة بكذبه .
قال الحارثي هذا الأقوى .

قال في الهداية لما أطلق الوجهين بناء على المخبر في المراجعة إذا قال غلطت .
وقد تقدم أن أكثر الأصحاب قبلوا قوله في ادعائه غلطا في المراجعة وصححه هنا في التصحيح
والنظم وقدمه في الرعايتين والحاوي الصغير .

والوجه الثاني لا يقبل قدمه بن رزين في شرحه وجزم به في الكافي واختاره بن عقيل .
وهذا المذهب على ما اصطلاحناه .

ونقل أبو طالب في المراجعة إن كان البائع معروفا بالصدق قبل قوله وإلا فلا